The contribution of the green economy to achieving the dimensions of sustainable development in Algeria in the period (2015-2023)

Received: 29/07/2024; **Accepted:** 05/03/2025

عبلة لمسلف*

مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر.
lemsellef.a@gmail.com

مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2015- 2023)

ملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة في الجزائر، وذلك اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تقييم مؤشر الأداءِ البيئي (EPI)، ومؤشرات التنمية المُستدامة، خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي (2015-2023)، وتوصلنا إلى أن الجزائر سجلت أداءً سيئًا بالنسبة لمؤشر الأداءِ البِيئي، والذي انعكس سلبًا على أدائها في تحقيق التنمية المُستدامة من حيث البعد البِيئي، في حين حققت أداءً جيدًا من حيث البعد الاقتصادِي، وكذلك من حيث البعد الاجتماعِي، مما يعني أن الاقتصاد الأخضرَ قد ساهم بشكلٍ سيئٍ في تحقيق التنمية المُستدامة من خلال البعد البِيئي في الجزائرِ، ولم يساهم في تحقيق البعدين الاقتصادِي والاجتماعِي.
وعليه نوصي بضرورة بذل الجزائرِ للمزيد من الجهود الرامية إلى تحسين أدائها البِيئي، عن طريق وضع إستراتيجية وطنية شاملة، تدعم مختلف قطاعات الاقتصادِ الأخضرِ من أجل تعزيز دوره في تحقيق التنمية المُستدامة.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الأخضر؛
التنمية المستدامة؛
مؤشر الأداء البيئي؛
مؤشرات التنمية المستدامة؛
الجزائر

Abstract

This research aims to identify the contribution of the green economy to achieving the dimensions of sustainable development in Algeria, based on the descriptive analytical approach, By evaluating of (EPI), and sustainable development indicators in the period (2015-2023), We concluded that Algeria recorded a poor performance in terms of the (EPI), Which has been negative for them performance in terms of the environmental dimension, While it has performed well in terms of both the economic dimension and social dimension, meaning that the green economy had only a small contribution to achieving one environmental dimension, and did not contribute to the realization of the economic and social dimension. We therefore recommend that Algeria make more efforts to improve its environmental performance, By developing a comprehensive national strategy, that supports the different sectors of the green economy in order to strengthen its role in achieving sustainable development.

Keywords:

Green economy;
Sustainable development;
Environmental performance index;
Sustainable development indicators;
Algeria

* Corresponding author, e-mail: lemsellef.a@gmail.com

Doi:

© Constantine 1 University, Algeria, 2025.

I – مقدمة

أصبح للتنمية المُستدامة مكانة بارزة على المستوى الدولي منذ السبعينات من القرنِ العشرين، حيث حظيت باهتمام كبير من هيئة الأممِ المتحدة ووكالاتها المتعددة خاصة بعد خيبة الأمل في النظام الاقتصادي العالمي الذي أفرز العديد من الأزماتِ المالية والاقتصَادية والاجتماعِية، والتي كانت آخرها جائحَة فيرُوس كورُونا سنة 2019، وما نجم عنها من زيادة في عدد الوفيات، وتفاقم في حدة الجوع والفقر، بالإضافة إلى الحرب بين روسيا وأوكرانيا سنة 2022، وما نتج عنها من ارتفاع هائل في أسعار الموادِ الغذائية، وتقلبات كبيرة في أسعار الطاقة، وانخفاض قيمة العملة، ومستويات خطيرة من التضخمِ، وهو ما يهدد الأمنَ الغِذائي في العالم، بالإضافة إلى التأثيرات الناجمة عن تغيرات المناخ حاليا والتي تعاني منها العديد من الدول في جميع أنحاءِ العالم، بسبب ارتفاع حرارة الأرضِ وزيادة الاحتباسِ الحَراري، والتي أدت إلى الجفاف، نقص المياه، وارتفاع منسوب مياه البحر.

وعليه لجأت العديد من الدول والمنظمات الدولية لوضع حلول لتلك المشكلات، عن طريق التوجه نحو نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادِية سريعة النمو أطلق عليه تسمية الاقتصاد الأخضرِ، والذي اكتسب صيتاً دولياً بارزًا منذ فترة حديثة العهد نسبيًا، وارتبط تكوينه الجوهري بمفهوم التنمية المُستدامة، حيث يقوم على معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والمجتمع والنظام البيئي الطبيعي.

وفي هذا السياق عانت الجزائر من أزمات حادة في نظامها الاقتصادي القائم على قطاع المحروقات، مما أدى إلى تراجع في نموها الاقتصادي وتفاقم مشكلة التلوث البِيئي، لذا كان لزاما عليها التوجه نحو الاقتصادِ الأخضرِ، عن طريق وضع مختلف الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تقليل المخاطر البِيئية، والعمل على استدامة مواردها الطبيعية لتطوير إمكانياتها وتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك بما يخدم الأهداف التنموية للألفية وأهداف التنمية المُستدامة بحلولِ سنة 2030.

إشكالية البحث: بناءا على ما سبق تتبلور إشكالية بحثنا من خلال طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى مساهمة الاقتصاد الأخضرِ في تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة في الجزائرِ خلال الفترة (2015- 2023)؟

الأسئلة الفرعية: حتى يتيسر لنا الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة السؤال الرئيسي للبحث إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي جوانب مساهمة الاقتصاد الأخضرِ في تحقيق التنمية المُستدامة؟
- هل ساهم توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضرِ في تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة من خلال تقييم مؤشر الأداءِ البِيئي (EPI)، ومُؤشرات أبعاد التَنمية المُستدامة خلال الفترة (2015- 2023)؟

فرضيات البحث: نسعى من خلال هذا البحث إلى اختبار صحة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المُستدامة من خلال أبعادها الثلاثة المتمثلة في البُعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبِيئي.

الفرضية الثانية: إن توجه الجزائر نحو الاقتصادِ الأخضرِ خلال الفترة (2015- 2023) قد ساهم في تحقيقها لمختلف أبعاد التنمية المُستدامة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى التعرف على الإطار المفاهيمي لكل من الاقتصادِ الأخضرِ والتنمية المُستدامة، من خلال إبراز جوانب مساهمة الاقتصادِ الأخضرِ في تحقيق التنمية المُستدامة، بالإضافة إلى تسليط الضوءِ على التجربة الجزائِرية في التوجه نحو الاقتصادِ الأخضرِ لتحقيق أبعادِ التنمية المُستدامة خلال الفترة (2015- 2023).

أهمية البحث: يعتبر موضوع بحثنا من المواضيع الحديثة والمهمة في الاقتصادِ، ويستمد أهميته من أهمية الاقتصادِ الأخضرِ والتنمية المُستدامة؛ كون كل منهما يهتم بالمجتمع والبيئة والاقتصاد ويسعى للنهوض بها مجتمعة من غير الإخلال بتوازناتها من جهة، ومن جهة أخرى كونه يسلط الضوء على التجربة الجزائرية في التوجهِ نحو الاقتصادِ الأخضرِ لتحقيق التنمية المُستدامة، وما يحققه لها من مزايا اقتصادية، اجتماعية، وبيئية.

منهج البحث: بغية الإجابة على السؤال الرئيسي المطروح والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، نعتمد على المنهج الوصفي التَحليلي، حيث نقوم بجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الاقتصادِ الأخضرِ والتنمية المُستدامة، ثم استخلاص أهم النتائج المتعلقة بالتجربة الجزائِرية؛ اعتمادا على تقييم مؤشر الأداءِ البِيئي (EPI)، ومؤشرات أبعادِ التنمية المُستدامة في الجزائرِ خلال الفترة (2015- 2023).

خطة البحث: من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث يمكن تقسيمه إلى محورين؛ نعالج ضمن المحور الأول الإطار المفاهيمي للاقتصادِ الأخضرِ والتنمية المُستدامة، ثم نتناول ضمن المحور الثاني تقييم التَجربة الجزَائرية من خلال

مؤشرِ الأداءِ البِيئي (EPI)، ومؤشِرات التنمية المُستدامة.

II- الإطار المفاهيمي للاقتصادِ الأخضر والتنمية المُستدامة:

شهد العالم اهتماما بالغا بالبيئة وما ترتب عنها من تأثيرات سلبية على مختلف مناحي الحياة الاقتصَادية والاجتماعية، لذا كان لابد من البحث عن طرق جديدة كفيلة بالحد من هذا التأثير، وهو ما أدى إلى ظهور كل من الاقتصادِ الأخضرِ والتنمية المُستدامة واللذان سنتعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بهما فيما يلي:

أولا: ماهية الاقتصادِ الأخضر: ظهر الاقتصاد الأخضر لأول مرة في برنامجِ الأمم المتحدةِ للبيئة بشكل رسمي عام 2008، وتبنته الجمعية العامة التابعة لها في جانفي 2009 عندما أصدرت قرارها بعقد المؤتمر المتعلق بالتنمية المُستدامة أو ما يعرف بمُؤتمر ريو+ 20 سنة 2012، والذي جعلت له عنوانا رئيسيا وهو الاقتصاد الأخضر.

1. مفهوم الاقتصادِ الأخضر: الاقتصاد الأخضر هو مفهوم حديث في الأدبيات البيئية والاقتصادية، تعددت وتوالت التعاريف المقدمة بشأنه حسب الدول والمنظمات، حيث عرفته منظمة الأغذية والزراعة بأنه: "توجيه التنمية الاقتِصادية نحو الانتقالِ إلى نمط أكثر استدامة في مجال الزراعة، ويؤدي ذلك إلى توليد واستخدام الطاقة المتجدِدة وإنشاء الوظائفِ الخضراءِ"[1]، ونلاحظ أن هذا التعريف حصر مفهوم الاقتصاد الأخضرِ في قطاع الزراعة والطاقات المتجددة فقط، مع إهمال باقي القطاعات الاقتصادية.

وعرف البنك الدولي الاقتصاد الأخضرَ بأنه: "ذلك الاقتصاد الذي يحد من أثر تلوثِ الهواءِ والآثار البِيئية، بحيث يتميز بحسن استخدام الموارِدِ الطبيعية، مما يعزز دور الإدارة البيئية ورأس المال الطبيعي في منع حدوث الكوارثِ المادية"[2]، حيث نلاحظ أن هذا التعريف ربط الاقتصاد الأخضرَ بالبِيئة.

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتِصادية الاقتصاد الأخضرَ بأنه: "المسار المتبع لتعزيز التنمية، من أجل تخفيض التلوث وتقليل إنبعاثاتِ الغازاتِ الملوثة الناتجة عن الاحتباسِ الحراري والاستغلال الأمثل للموارِد، وبالتالي فهو يسمح بالانتقالِ إلى الاقتصادِ المستدام"[3]، حيث يعتبر هذا التعريف أكثر شمولا من التعريف السابق وقد ربط مفهوم الاقتصادِ الأخضرِ بالاقتصادِ المستدامِ والتَنمية.

أما برنامج الأممِ المتحِدة للبِيئة فقد قدم تعريفاً آخر للاقتصادِ الأخضرِ بأنه: "الاقتصاد الذي يقلل من ندرة الموارِدِ الإيكولوجِية والمخاطرِ البِيئية، مما ينجم عنه تطوير كفاءة استخدام الموارِد وتقليل الإنبعاثات الملوثة، وذلك يؤدي إلى تحقيق المساواة الاجتماعية وتحسن في رفاه الإنسان، كما أنه اقتصاد يحقق العدالة الاجتماعية؛ لأنه مصدر للمنفعة العامة وللفقراء خاصة، حيث يربط بين جانب الاستثمار في المشاريع العامة والخاصة من أجل تحقيق النمو في الدخل وخلق فرصِ العمل"[4]، ويعتبر هذا التعريف الأكثر شمولاً ودقة من التعاريف السابقة لأنه يربط بين البِيئة والمجتمع والاقتصاد في نفس الوقت.

وعليه من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنباط تعريف للاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي يكون صديقاً للبِيئة، حيث يقلل من المخاطرِ البِيئية وندرة الموارِد الإيكولوجية، كما يساهم في تخفيض الإنبعاثاتِ الكربونِية وتطويرِ كفاءة استخدام الموارِدِ الطبيعية، مما ينتج عنه تحسن في رفاه الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادِي.

وتشير صفة الأخضر إلى كل ما يوجد في البِيئة ولكن بشرط أن يكون صديقاً لها؛ أي لا يتسبب في تلويثها أو على الأقل لا يضيف المزيد من الملوِثات التي تؤدي إلى تدهورِ أوضاعها، وذلك عكس صفة البني التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة على الاقتصاد التقليدي، حيث يشير اللون البني إلى التلوثِ.

مما سبق نستنتج أن الاقتصاد الأخضر يتميز بخاصيتين أساسيتين هما:

- الاستخدام الأمثل للموارِدِ الطبيعية وتخفيض مستويات التلوثِ البِيئي.
- الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقات المتجدِدة، مما يسهم في تخفيف الأعباء على الطاقات التقليدية.

إن الخاصيتين السابقتين تبرز البعد البِيئي للاقتصادِ الأخضرِ، وتطبيقهما سوف يؤدي لا محالة إلى خلق فرص عمل أو وظائف جديدة ومحاربة الفقرِ، وبالتالي تتحقق العدالة الاجتماعية (البعد الاجتماعِي)، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادِي مرتفعة مقارنة بالاقتصاد البني (البعد الاقتصادِي).

2. مبادئ الاقتصاد الأخضر: قامت العديد من المنظمات الدولية بإعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تساعد صانع القرار في تطبيق سياسات الاقتصادِ الأخضرِ وهذه المبادئ تتمثل في:[5]

- الاقتصاد الأخضَر ليس غاية وإنما هو وسيلة لتحقيقِ التنمية المُستدامة.
- يؤدي الاقتصاد الأخضر إلى خلق الوظائفِ الخضراءِ.
- الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة والموارِد.
- يحترم الاقتصاد الأخضر الحدود البيئية.
- الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق العدالة بين الأجيال وبين الدول.

- يحافظ الاقتصاد الأخضر على النظم الايكولوجية والتنوعِ البيولوجِي.
- يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحسين مستوى المعِيشة عن طريق الحد من الفقرِ والجوع.
- يسهم الاقتصاد الأخضر في خلق نظمٍ ديمقراطية شفافة من خلال تحسين الحوكمة وسيادة القانون.

وعليه نستخلص مما سبق أن الاقتصاد الأخضَر يحضى بأهمية كبرى يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:
- يمكن الاقتصاد الأخضر من الربط وخلق توازن بين متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.
- يعمل الاقتصاد الأخضر على تخفيف المخاطرِ البِيئية من خلال تخفيض الإنبعاثاتِ الغازية والحد من إنتاج النفايات.
- يعمل الاقتصاد الأخضر على الاستغلالِ الأمثل للموارِد الطبيعية مما يساعد على تعزيز فرص العمل، وخلق وظائف جديدة، ويؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.

3. قطاعات الاقتصاد الأخضر: يعتبر مفهوم الاقتصاد الأخضر جد واسع، وعليه فهو يمتد إلى عدة مجالات ويشمل عدة قطاعات اقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي:6

1.3. الطاقاتُ المتجددة: تتمثل في الطاقاتِ الخضراءِ النظيفة التي يتجدد تدفقها في الطبيعة ولا تنضُب، وتنقسم مصادرها إلى عدة أنواع تشمل: الطاقة الشمسِية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرُومائية، طاقة الكتلة الحيوِية، والطاقة الحرارِية الجوفية.
2.3. المباني الخضراء: ويستند مفهومها على فكرة استخدام المواد القابلة للتجديد في البناء، مع الأخذ بعين الاعتبار للأثرِ البِيئي، وكذلك الاستفادة من استراتيجيات الطاقة البدِيلة لجعل المباني مريحة لساكنيها.
3.3. الزراعة المستدامة: هي الزراعة التي تهدف إلى حماية صحة الإنسانِ وحماية البِيئة، مع تعزيزِ الاستقرارِ الاقتصادي للمزارعين، من خلال اعتماد أسلوب يسعى إلى تحقيق الإنتاج بكفاءة أكبر، مع المحافظة على التربة والنباتات و الحيوانات، وذلك عن طريق الاستخدامِ الأمثلِ للمواردِ الطبيعية.
4.3. الصناعة الخضراء: وهي تعني الصناعة التي تحافظ على البِيئة وتحميها من التلوثِ، بالتقليل من إنبعاثات الكربون التي تلوث الهواء، ويتم ذلك عن طريق استخدام المصافي عند فواهات المصانع التي تفرز الغازات الملوثة مثلا.
5.3. النقل الأخضر: يعني استعمال وسائل نقل بأقل تأثير سلبي على البِيئة؛ عن طريق استخدام سياسات ونظم وشبكات نقل تحقق ترابط الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع بعضها، مثل استخدام الدراجاتِ الهوائية، والسياراتِ الكهربائية لتقليل الإنبعاثاتِ الملوثة للهواءِ.
6.3. إعادة تدوير النفاياتِ: وهي تحويل المادة أو السلعة محدودة القيمة إلى مادة أو سلعة أخرى ذات منفعة، لكي تمثل قيمة مضافة حقيقية لعملية الاستهلاك أو الإنتاج.
7.3. السياحةُ الخضراء: تقوم على تخفيض الأثر البِيئي للأنشطة المرتبطة بالسياحة؛ مثل إنتاج النفاياتِ، مستويات الضوضاء، النقل، واستهلاك الطاقة والمياه، بالإضافة إلى ذلك فإنها تشجع الوعي البيئِي والتعليم بين السياح وبين مقدمي الخدماتِ السياحِية.

4. مؤشرات الاقتصاد الأخضر: يمكن قياس أداء الاقتصاد الأخضرِ لأي بلد اعتماداً على أهم مؤشرين عالميين وهما:

1.4. مؤشر الاقتصادِ الأخضرِ العَالمي Global Green Economy Index (GGEI): يمثل مقياسًا شاملاً ومتكاملًا للديناميكياتِ البِيئية والاقتصَادية والاجتماعية للاقتصادياتِ الوطنية، حيث يستخدم بيانات مؤشر الأداءِ البِيئي المتعلقة بالبعدِ البيئي، مع تقييم أداء القطاعات من حيث الاستثمارات والقيادة الوطنية للتغير المُناخي، بالإضافة إلى الابتكاراتِ الخضراءِ.[7]

2.4. مؤشر الأداءِ البيئي Environmental Performance Index (EPI): هو مؤشرٌ مرجعِي لقياسِ الأداءِ البِيئي الرقمي لدولة ما، بدأ العمل به منذ سنة 2006 ، ويهدف إلى تحسين الشفافية فيما يخص السياسة المُناخية الدولية، كما يوفر المقارنة بين المجهودات المبذولة لحِماية المناخ من طرف كل دولة والتقدم الذي تمكنت من إحرازه، وقد تم تطويره من طرف مركز ييل المتعلق بالسياساتِ البِيئية المتواجد بجامعة ييل (Yale)، بالشراكة مع مركز الشبكة الدُولية لعلومِ الأرض المتواجدة بجامعة كولومبِيا، وذلك بالتعاون مع المنتدى الاقتصادِي العالمي والمركز المشترك للأبحاثِ الخاص بالمفوضِية الأوروبية.[8]

ثانيا: مفاهيم أساسية حول التنمية المُستدامة: ظهرت التنمية المُستدامة وعرفت صيتاً دوليا كبيراً باعتبارها النموذج الأمثل، بسبب إخفاقات أشكال التَّنمية التقليدية في التخلصِ من البطالةِ والفقرِ، وفي التخفيف من حدة مشاكل التلوثِ البِيئي واستنزاف الموارِدِ الطَبيعية.

1. تعريف التنمية المُستدامة: اختلف الباحثون الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية المُستدامة، حيث عرفت على:"أنها محاولة خلق نوع من أنواع التَنمية التي يتم فيها دمجُ الاقتصادِ مع حماية البِيئة، حيث أن الثروة الاقتصادية ونوعية البيئة

مرتبطان ارتباطاً وثيقا ببعضهما البعض"[9]، والملاحظ أن هذا التعريف عمل على دمج الاقتصادِ مع حماية البِيئة لتحقيقِ التنمية المُستدامة، غير أننا نلاحظ أن هذه الفكرة نجدها كذلك في السياسة البِيئية التقليدية، والتي تسعى أيضا لدمج العوامل البِيئية الخارجية.

كما عرفت التنمية المُستدامة على أنها التنمية "التي تولي اهتماماً كبيراً إلى نوعية البِيئة التي نخلفها للأجيالِ المستقبلية، حيث تأخذ بعين الاعتبار الموارِد التي نورثها للأجيالِ المقبلة، وليس فقط التي نقوم باستهلاكها اليوم"[10]، ونلاحظ أن هذا التعريف أيضا يركز على الجانب البِيئي للتنمية المستدامة، مع إهمال الجوانب الأخرى.

وعلى الرغم من كثرة التعاريف، إلا أن التعريف الأكثر استخدامًا للتنمية المستدامة هو الذي اقترحته لجنة برُونتلاند التابعة لهيئة الأمم المتحِدة سنة 1987، حيث عرفت التنمية المُستدامة بأنها: "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الحالية للمجتمع بدون المساس بحقوق الأجيالِ المستقبلِية في الوفاء باحتياجاتِها"[11]، والملاحظ أن مختلف التعاريف التي قدمتها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية اعتمدت على مفهوم هذا التعريف الأخير، حيث عرفها مؤتمرُ الأممِ المتحِدة للبِيئة والتنمية على أنها: "إدارة الموارِد الاقتصادية بطريقة تسمح بالمحافظة على البِيئة والموارِد، أو تحسينهما حتى تتمكن الأجيال المستقبلِية من أن تعيش حياة أفضل"[12]، وعرفها البنك الدولي على أنها: "تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ بين الأجيالِ الحالية والمستقبلية؛ حيث يتيح نفس الفرص التنموية الحالية للأجيالِ القادمة عن طريق ضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته بشكلٍ مستمرٍ مستقبلا".[13]

أما منظمة التعاونِ الاقتصادِي والتنمية فقد قدمت تعريفا مختلفا عن التعاريف السابقة، حيث اعتبرت أن: "التنمية المُستدامة هي المحافظة على الثرواتِ الطبيعية مع تعزيز الخدماتِ البِيئية التي تحقق رفاهِية المجتمعِ، عن طريق تحفيز الابتكارِ والاستثمارِ الذي يؤدي إلى تحقيق النمو وخلق فرص اقتصادِية جديدة".[14]

نلاحظ أن هذا التعريف ينظر إلى التنمية المُستدامة بمنظور موسع حيث تشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبِيئية، وذلك عكس التعاريف السابقة التي تنظر إليها بمفهوم ضيق يقتصر على البعدِ البِيئي والمُناخي فقط، أو يربط بين الاقتصادِ والبِيئة فقط، أو يقتصر على تحقيق العدالة الاجتماعية فقط.

وعليه نستخلص أن التنمية المُستدامة هي عملية تحسين وتطوير ظروف الواقع عن طريق الاستغلالِ الأمثلِ للمواردِ الطبيعِية والطاقاتِ البشرية والمادية، دون المساس بحقوق الأجيالِ المستقبلِية، حيث ترتكز على الاقتصادِ والبيئة والمجتمع معاً، وبالتالي تكون التنمية المُستدامة بِيئيًا، والعادلة اجتماعِيًا والفعالة اقتصادِيًا.

مما سبق يمكننا استنباط عدة خصائص للتنمية المُستدامة تتمثل فيما يلي:

أ. التنمية المُستدامة تقوم على فكرة العدالة الاجتماعِية، التي تكون بين الأفراد وبين الأجيالِ الحالِية والمستقبلِية.
ب. التنمية المُستدامة تهتم بالموارِد البشرِية والبِيئية والمجتمعية، وتعمل على المحافظة عليها واستثمارِها.
ت. التنمية المُستدامة تعمل على تحقيق التوازن بين النظام البِيئي والاقتصادِي والاجتماعِي.

2. أهداف التنمية المُستدامة: تبنت جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمَمِ المُتحدة مجموعة من الأهداف التي أقرتها هذه الأخيرة سنة 2015، باعتبارها جزء من جدول أعمالِ التنمية المُستدامة لسنة 2030، والذي حدد مدة 15 سنة لتحقيق هذه الأهداف التي بلغ عددها 17 هدفا، وهي على الترتيب: القَضاء على الفقرِ، القضَاء على الجوعِ، الصحة الجَيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجِنسين، المِياه النظِيفة والنظافة الصِحية، طاقةٌ نظيفة وبأسعارٍ معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصَاد، الصناعة والابتكار والهياكِل الأساسية، الحد من أوجهِ عدم المساواة، مدن ومجتمعات مَحلية مستدامة، الاستِهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخِي، الحياة تحت الماءِ، الحياة في البرِ، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكاتِ لتحقيق الأهداف.[15]

نلاحظ أن هذه الأهداف سابقة الذكر تعمل على تحقيق التنمية المُستدامة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية والتي نتعرف عليها ضمن العنصر الموالي.

3. أبعاد التنمية المُستدامة: تهدف التَنمية الاقتصادِية إلى تحقيق النمو الاقتصادي بينما تبنت التنمية المُستدامة أبعادًا أشمل، حيث تعمل على تحقيق ثلاثة أبعاد أساسية تعتبر الدعامة الرئيسية لها يمكن إيجازها فيما يلي:

1.3. البعدُ الاقتصادي: يتحقق البعد الاقتصادِي للتنمية المُستدامة من خلال حتمية تحقق الأرباح التي تضمن الاستمرار في الأعمال، لأنه بدون تحققها يصبح الاستثمار في المشاريع البِيئية والاجتماعية نادرا أو قد يكون مستحيلاً، ويتم ذلك اعتماداً على التدفق المستمر للاستثمارات والإنتاج، والاستخدام الأمثلُ للمواردِ، مع الإدارة الواعية.[16]
وعليه يعتبر البعد الاقتصادِي ذو أساس كمي، حيث يتعلق برفع معدل النمو الاقتصادي، عن طريق رفع النمو في الاستثمارِ والإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى رفع معدل الأرباح.

2.3. البعد الاجتماعي: تعمل التنمية المُستدامة على تحقيق البعدِ الاجتماعي من خلال تحسين وتطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية؛ وذلك من خلال تعزيز استقرار النمو السكانِي، وتحقيق التنمية البشرِية، بالإضافة إلى ضمان العدالة الاجتماعية بين الأجيالِ الحَالية والمُستقبلية.[17]

مما سبق يتبين لنا أن التنمية المُستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا ترتكز على الجانب البِيئي فقط بل تشمل أيضا جوانب اجتماعِية واقتصادِية، ونلاحظ وجود تداخل وتكامل بين هذه الأبعاد فيما بينها، ويتجلى هذا من خلال العلاقة بين الاقتصادِ والبِيئة والمجتمعِ فكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، ويمكن اعتبار البعدُ الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للبعدين الآخرين؛ لأن التقدم الاقتصادي المستدام يوفر الحماية للبيئة (البعدُ البيئي) والعدالة الاجتماعية (البعدُ الاجتماعي) في نفس الوقت.

3.3. البعد البيئي: يتحقق البعد البِيئي للتنمية المُستدامة من خلال الوصول إلى تحقيق الاستقرار في الأنظمة الحيوية البِيئية والطبيعية والصحية للسكان[18]، ويتعلق بالحفاظ على النظمِ الايكولوجية والموارِد المادية والبيُولوجية، من خلال الاستخدامِ الأمثلِ للمواردِ المائية والأراضي الزِراعية، وذلك من خلال اعتماد الأسس التي تقوم عليها التنمية المُستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:[19]

- قاعدة المُدخلات: وتضم المصادر المتجددة مثل: الهواء، المياه، التربة، والمصادر غير المتجددة مثل: المحروقات.
- قاعدة المُخرجات: تعتمد على مراعاة تكوين نفايات لا تتجاوز قدرة استيعاب الأرض حاليا، ولا تؤثر سلبا على قدرتها مستقبلا.

كما تجدر الإشارة إلى ظهور البعدِ التكنولوجي إضافة إلى الأبعاد السابقة، وذلك نتيجة للتطور الذي تشهده معظم دول العالم، والذي يقصد به استعمال نظم أو عمليات تكنولوجية تحافظ على البيئة؛ حيث تعيد تدويرَ النفاياتِ داخليا وتقلص نسبة التلوثِ أو تتسبب في ملوثاتٍ أقل.

4. مؤشرات التنمية المُستدامة: إن تبني هيئةَ الأمَمِ المتحِدة لأهداف التنمية المُستدامة السبعة عشر سنة 2015 نتج عنها 169 غايةً، والتي يتم تقييمها اعتمادًا على 232 مؤشرًا يتم تحديدها من طرف الهيئة، حيث أن لكل هدف من الأهداف مجموعة من المؤشرات التي تقيسه.[20]

أما البنك الدولِي فقد أصدر بدوره مجموعة من المؤشرات لتقييم التنمية المُستدامة، وصنفها حسب الأبعاد التي تعبر عنها إلى: [21]

1.4. مؤشرات اقتصادية: مثل: نصِيب الفردِ من إجمالي الناتِج المَحلي، نسبة البطالة من إجمالي القِوى العاملة، الميزان التِجاري....الخ

2.4. مؤشرات اجتماعية: مثل: نسبة الإنفاقِ الحكومِي على الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والحِماية الاجتماعِية) من إجمالي الإنفاقِ الحكومي، العمرُ المتوقع عند الميلاد، الزيادة السُكانية...الخ

3.4. مؤشرات بيئية: مثل: إنبعاثاتِ غازِ ثاني أُكسيد الكربون، نسبة مساحة الغاباتِ من مساحة الأراضي، إنتاج الكهرباء من الطاقاتِ المتجددة...الخ

ثالثا: جوانب مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة: نستخلص من المفاهيم السابقة أن الاقتصادَ الأخضرَ يمثل المسار الذي تنتهجه الدول لتحقيق التنمية المُستدامة، من خلال جميع أبعادها الاقتصَادية، الاجتماعية، والبِيئية:

1. مساهمة الاقتصادِ الأخضر في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المُستدامة: يتم من خلال تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر، عن طريق تحسين الفاعلية الاقتصادية، والاستخدامِ الأمثلِ للمواردِ، ويتحقق ذلك عن طريق تخضيرِ مختلف القطاعات التي تُعنى بالجانبِ الاقتصادي كقطاع الزِراعة، الطاقة، والصِناعة.

2. مساهمة الاقتصادِ الأخضر في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المُستدامة: يتم من خلال التركيز على حل المشاكل الاجتماعية الرئيسية؛ أي القضاء على الفقرِ، والتخلص من الجوعِ، بالإضافة إلى ضمان العدالة الاجتماعِية بين الأجيالِ الحَالية والمُستقبلية، ويتحقق ذلك عن طريق تخضيرِ مختلف القطاعاتِ التي تُعنى بالجانبِ الاجتماعي كقطاع المباني الخضراءِ، النقل، والسياحة.

3. مساهمة الاقتصادِ الأخضر في تحقيق البعد البيئي للتنمِية المُستدامة: من خلال السعي إلى التحرك نحو نهج أكثر تكاملاً وشمولاً لإدماج البيئة في العملياتِ الاقتصادية، والحد من إنبعاثاتِ غازاتِ الاحتِباس الحَراري، ويتحقق ذلك عن طريق تخضِيرِ مختلف القطاعات التي تُعنى بالجانبِ البيئي كقطاع الطاقاتِ المتجددة وإعادةِ تدويرِ النُفاياتِ وإدارة المياهِ، ويمكن توضيح مساهمة الاقتصاد الأخضرِ في تحقيق مختلف أبعادِ التنمية المُستدامة ضمن الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1): مساهمة الاقتصاد الأخضرِ في تحقيق أبعاد التنمية المُستدامة

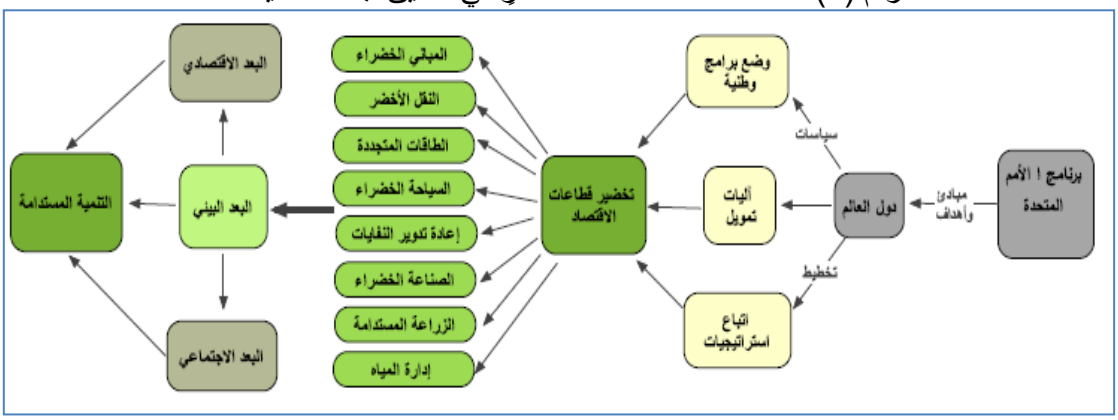

المصدر: إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الشكل أن علاقة الاقتصاد الأخضرِ بالتنمية المُستدامة تتمثل في علاقة الجزء بالكل ولا يمكن اعتبار الاقتصادِ الأخضرِ بديلاً عنها؛ لأن التنمية المُستدامة تمثل الهدف الذي تسعى الدول والمنظمات من أجل تحقيقه، بينما يعتبر الاقتصاد الأخضر الأداة التي تساعد على الوصول إلى هذا الهدف، حيث يتحدد من خلاله السياساتِ والاستراتيجياتِ وآلياتِ التمويل التي توجه إلى تخضِيرِ القطاعات المستهدفة، وتحقيق الأهدافِ المسطرة، والتي تخدم مختلف أبعاد التنمية المُستدامة، وذلك انطلاقا من البعدِ البيئي من خلال إدماج البيئة في العمليات الاقتصادية، والذي يساهم في خلق فرصِ عملٍ أو وظائفَ خضراءَ جديدة ومحاربة الفقرِ، وبالتالي ضمان العدالة الاجتماعِية (البعد الاجتماعي)، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مقارنة بالاقتصادِ البني (البعد الاقتصادي).

III- تقييم التجربة الجَزائرية بالنسبة للاقتصادِ الأخضر والتنمية المُستدامة:

نقوم بتقييم مدى نجاح الجزائر في التوجه نحو الاقتصادِ الأخضرِ وتحقيقِ التنمية المُستدامة اعتمادًا على مجموعة مؤشرات قياس نوردها فيما يلي:

أولا: تقييم التجربة الجزائرية في التوجهِ نحو الاقتصادِ الأخضر: يتكون مؤشِر الأداءِ البِيئي (EPI) من ثلاث قطاعات هي الصحة البيئية وحيوية النظامِ البِيئي وتغير المناخ، تقيس أداءَ 220 دولة بتقييمِها من درجة 0 إلى درجة 100، ويندرج تحتها 40 مؤشرًا فرعيًا، حيث يوضح مدى تخلف أو تقدم الدول في تحقيق الاستدامة البِيئية، من خلال تحديد أفضل الممارسات للسياساتِ البيئية؛ عن طريق توضيح المشكلات وتتبعِ الاتجاهات والتخطيط للأهداف وتفسير النتائج.

ومن أجل تتبع تطور الاقتصادِ الأخضرِ في الجزائر من خلال مؤشر الأداءِ البِيئي نقدم الجدول الآتي:

جدول رقم (1): تطور مؤشر الأداءِ البِيئي في الجزائرِ خلال الفترة (2015-2023)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التنقيط	39.2	70.28	42.11	57.18	45.28	44.8	44.8	29.6	42.26
الترتيب الدولي	91	83	76	88	90	84	84	155	48

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على عدة تقارير:

Environmental Performance Index(EPI) , reports : 2018, 2020, 2022, 2023, 2024, available at : www. epi.yale.edu/downloads/epi report/

وبهدف تتبع تطور الأداء البيئي للجزائر حسب الترتيب الدولي نورد الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم(2): تطور الأداء البيئي للجزائر حسب الترتيب الدولي خلال الفترة (2015-2023)

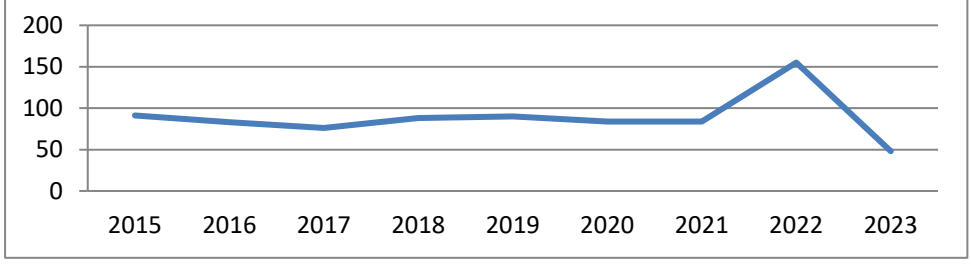

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على عدة تقارير:

Environmental Performance Index(EPI) , reports : 2018, 2020, 2022, 2023, 2024, available at : www. epi.yale.edu/downloads/epi report/

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أن الجزائرَ سجلت أداءً سيئًا بالنسبة لمؤشرِ الأداءِ البِيئي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي (2015-2023)، حيث سجلت ترتيبا دوليا متأخرا خلال معظم السنوات المدروسة، وعليه صنفت ضمن الدول ذات "الأداءِ المنخفِض للغاية"، ويرجع ذلك لكونها من أكبر منتجي النفطِ ومُصدرِيه، وهو نفس التصنيف الذي حضِيت به مثيلاتها من الدولِ النفطية سنة 2024، حيث كانت روسيا في المرتبة 84، تليها السعودية في المرتبة 106، تليها الجزائر في المرتبة 110، تليها إيران في المرتبة 112، ثم تليها العراق في المرتبة 172 على المستوى العالمي.

وقد شهدت إنبعاثاتِ الغازاتِ الدفيئة انخفاضًا بنسبة 9 بالمائة من عام 2019 إلى عام 2020 بسبب عمليات الإغلاق التي فرضها فيروسِ كُورونا، مما أدى إلى تقليل استخدام السيارات وغلق العديد من المصانِع، وبالتالي تحسنت مرتبة الجزائر إلى 84 على المستوى الدولي، لكن سرعان ما شهدت السنوات الموالية لسنة 2021 ارتفاعًا في الإنبعاثات إلى أعلى المستوياتِ على الإطلاق، وتراجع ترتيب الجزائر إلى المرتبة 155 دوليا، وذلك بسبب الزيادات الكبيرة في استخدام كل من الفحمِ والطاقاتِ الأحفورية لتوليدِ الطاقة وما نتج عنه من إنبعاثاتِ غاز ثاني أُكسيد الكربونِ الملوثِ، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار في المصادر الصديقةِ للبيئة في الجزائرِ.

وبالرغم من تحسن ترتيب الجزائرِ سنة 2023 وانتقالها إلى المرتبة 48 عالميا، لكن مجموع النقاط المسجلة كانت متقاربة مع سنة 2020 أين سجلت المرتبة 84 عالميا، مما يعني عدم وجود تحسن في أدائِها البِيئي، كما أنها تراجعت بعدها إلى المرتبة 110 عالميا سنة 2024.

ثانيا: تقييم التَجربة الجَزائرية في تحقيق التنمية المُستدامة: نقوم بتتبع تطور مؤشرات التنمية المُستدامة في الجزائرِ حسب أبعادها الثلاثة كما يلي:

1. حسب البعد الاقتصَادي: من أجل تتبع تطورات التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاقتصادي نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم(2): مؤشرات التنمية المُستدامة في الجزائرِ حسب البعد الاقتصادي خلال الفترة (2015-2023)

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نصِيب الفردِ من إجمالي النَاتج المَحلي (بالدولار)	4741	4481	4615	4640	4530	3794	4216	5023	5260
نمو إجمالِي النَاتج المَحلي (%)	3.2	3.9	1.5	1.4	0.9	-5	3.8	3.6	4.1

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع: www.data.albankaldawli.org/country/algeria?view=char

نلاحظ من خلال الجدول أن التنمية المُستدامة في الجزائرِ عرفت عدة تطورات حسب البعد الاقتصادِي، وذلك بناءًا على المؤشرين الآتيين:

- بالنسبة لمؤشرِ نصيب الفردِ من إجمالِي النَاتج المحلي: اعتمادا على الجدول السابق نقدم الشكل البياني الآتي الذي يوضح تطور نصيب الفرد من إجمالِي الناتج المحلي:

الشكل رقم (3): تطور نصيب الفرد من إجمالِي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2015-2023)

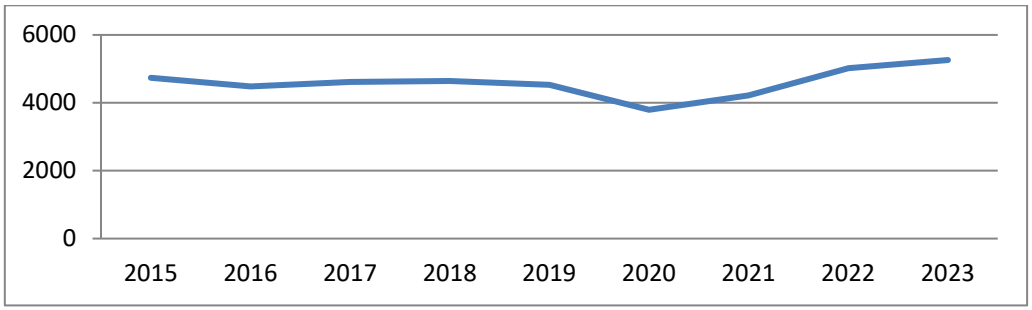

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع: www.data.albankaldawli.org/country/algeria?view=char

نلاحظ من الشكل البياني السابق أن نصيب الفرد من إجمالِي الناتج المحلي سجل قيماً متقاربة خلال السنوات الممتدة من 2015 إلى غاية 2019، ثم عرف انهيارا حادا سنة 2020 بسبب الحالة الاقتصادية العالميةِ السَائدة التي ترجع إلى جائحة كورونا، لكن سرعان ما استعاد ارتفاعه سنة 2021 واستمر بالارتفاع خلال سنتي 2022 و2023، بسبب تحقيقِ معدلاتٍ مرتفعةٍ في نمو الناتج المَحلي الإجمالي، والذي كان لها أثرًا ايجابيًا على حجم الاستهلاك والنشاطِ الاقتصادي، وبالتالي على نصيبِ الفردِ من إجمالي الناتجِ المَحلي.

- بالنسبة لمؤشر نمو النَاتج المحلِي الإجمَالي: اعتمادا على الجدول السابق نقدم الشكل البياني الآتي الذي يوضح تطور نصيب الفرد من إجمالِي الناتج المحلي:

الشكل رقم (4): تطور نمو الناتج المحلِي الإجمالِي في الجزائرِ خلال الفترة (2015-2023)

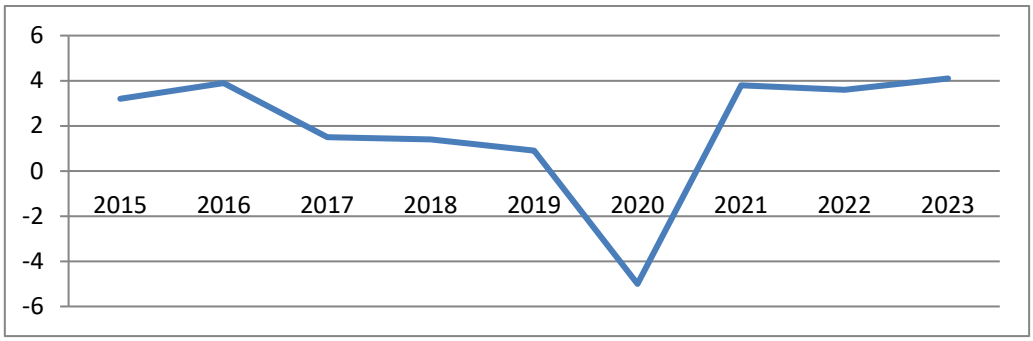

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع: www.data.albankaldawli.org/country/algeria?view=char

نلاحظ من الشكل البياني السابق أن معدل نمو الناتج المحلِي الإجمالِي في الجزائرِ ارتفع من سنة 2015 إلى سنة 2016، ثم انخفض سنة 2017 واستمر في التدهورِ ليسجل قيمة سالبة سنة 2020 قدرها (-5) بسبب جائحةِ كُورونا، غير أنه سجل قفزة قوية سنة 2021 إلى قيمة 3.8، ثم إلى 4.1 سنة 2023، لأن الاقتصادَ الجزائري أصبح يتوفر على مصادر للنمو بالتوازي مع بداية التعافي من تداعِيات جَائحة كُورونا، بسبب انتعاش سوقِ المحروقات، وتصاعد الإنتاجِ الفلاحي والخدمات والبناء، بالإضافة إلى ظهور بوادر مشجعة في الصناعةِ التي تُوجه إلى السوق الداخلية وكذلك التصدير المتزايد إلى الأسواقِ الخارجية بالنسبة لعدة سلع مثل: الحديد، الصلب، والإسمنت، بالإضافة إلى استفادة الجزائر من ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية (خاصة الهيدروكربونات) التي أدت إلى ارتفاع عائدات التصدير، وذلك بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

وعليه نستنتج أن التنمية المُستدامة في الجزائرِ حققت أداءً إيجابيًا من حيث البعد الإقتصادي، حسب مؤشري نصيبِ الفردِ من إجمالي النَاتج المَحلي ونمو إجمالي النَاتج المَحلي، بالرغم من تحقيق نتائج سيئة بالنسبة لمؤشر الأداءِ البيئي، مما يعني عدم مساهمة الاقتصادِ الأخضرِ في تحقيق التنمية المُستدامة من حيث البُعد الاقتصَادي في الجزائرِ خلال الفترة (2015-2023).

2. حسب البعد الاجتماعي: من أجل تتبع تطورات التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد الاجتماعي نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم(3): مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر حسب البعد الاجتماعي خلال الفترة (2015-2023)

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة البطالة من إجمالي القِوى العامِلة (%)	11.2	10.2	12	12.2	12.3	14	13.6	12.4	11.8
العمر المتوَقع عند الميلادِ	76	76	76	76	76	74	76	77	-
الزيادة السكانِية (%)	2	2	2	1.9	1.8	1.7	1.7	1.6	1.6

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على الموقع: www.data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

نلاحظ من خلال الجدول أن التنمية المُستدامة في الجزائرِ عرفت عدة تطورات حسب البعد الاجتماعي، وذلك بناءًا على المؤشرات التالية:

- **بالنسبة لمؤشرِ نسبة البطالة من إجمالي القِوى العَاملة:** اعتمادا على الجدول السابق نقدم الشكل البياني الآتي الذي يوضح تطور مؤشر نسبة البطالة من إجمالِي القِوى العامِلة:

الشكل رقم (5): تطور مؤشر نسبة البطالة من إجمالِي القِوى العامِلة في الجزائرِ خلال الفترة (2015-2023)

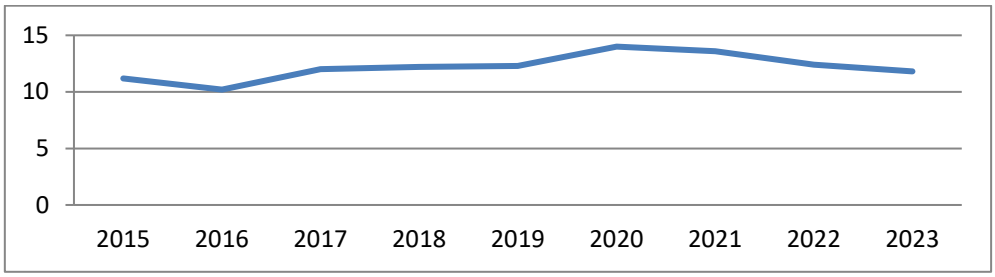

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على الموقع: www.data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

نلاحظ من الشكل البياني السابق أن مؤشر نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة عرف انخفاضا من سنة 2015 إلى سنة 2016 بنسبة 1%، ثم استمر بالارتفاع ليسجل أعلى قيمة قدرها 14% سنة 2020 بسبب جائحَة كُورونا، ويفسر ارتفاع معدلاتِ البطالة في هذه الفترة بعدة أسباب لعل أهمها؛ إتباع الجزائرِ لسياسة تقشفية منذ سنة 2016 مما أدى إلى إفلاس عدة مؤسسات وتسريح عمالها، بالإضافة إلى ضعف قيمة الاستثمارِ الحقيقي، والزيادة في القِوى العَاملة خاصة في فئة الشباب بسبب الزيادةِ السكانية.

غير أن مؤشر نسبة البطالةِ سجل انخفاضًا مستمرًا في السنوات الموالية نتيجة بداية التعافي من الجَائحة، بالإضافة إلى تفعيل منحة البطالةِ من طرف الدولة، والتي سمحت بإدماج عدد معتبر من الشباب في العمل، حيث قدّمت الوكالة الوَطنية للتشغيلِ في الجزائرِ عروض عمل في مناصب دائمة لأزيد من 435 ألف بطال منتسب، وذلك منذ شهر مارس من سنة 2022.

- **بالنسبة لمؤشر العمرِ المتوقعِ عند الميلاد:** اعتمادا على الجدول السابق نقدم الشكل البياني الآتي الذي يوضح تطور مؤشر العمرِ المتوقع عند المِيلاد:

الشكل رقم (6): تطور مؤشرِ العمر المتوقع عند الميلاد في الجزائرِ خلال الفترة (2015-2023)

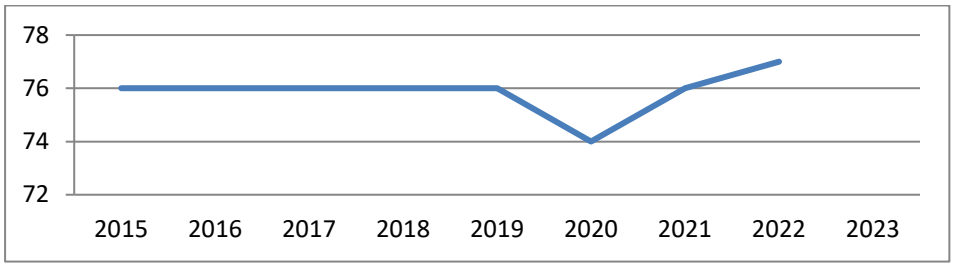

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على الموقع: www.data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

نلاحظ من الجدول السابق أن هذا المؤشر يعرف استقرارًا منذ عدة سنوات في عمر 76 سنة، ماعدا سنة 2020 حيث انخفض إلى 74 سنة بسبب جَائحة كُورونا، ويفسر ذلك بوجود استقرار في الحالةِ الاجتماعية للسكان من حيث عدد المواليد وكذلك عدد الوفيات، بالإضافة إلى تحسن أوضاع المنظومة التعليمية والصحية، حيث اعتمدت الجزائرُ ميزانية قدرت بقيمة 98 مليار دولار في سنة 2023، وخَصصت منها نسبة 30% للجانبِ الاجتماعي المتمثل في الرعايةِ الصحية والتعليم.

- بالنسبة لمؤشر الزيادةِ السكانيةِ: اعتمادا على الجدول السابق نقدم الشكل البياني الآتي الذي يوضح تطور مؤشر الزيادة السكانية:

الشكل رقم (7): تطور مؤشرِ الزيادة السكانية في الجزائرِ خلال الفترة (2015-2023)

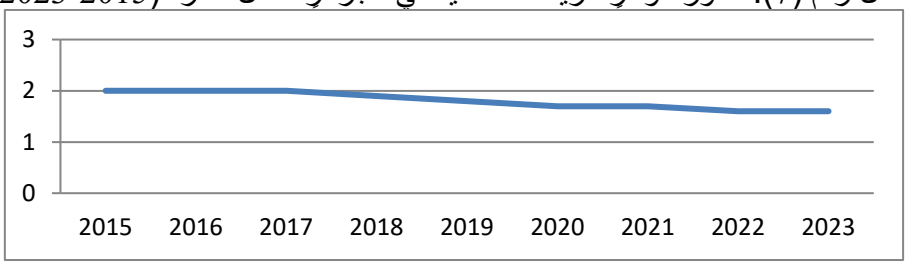

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على الموقع: www.data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

نلاحظ من الشكل البياني السابق أن معدلات الزيادةِ السكانية في الجزائرِ عرفت استقرارًا نوعًا ما خلال السنوات 2015-2018 بسبب استقرار عدد المواليد وعدد الوفيات، لكن سجلت انخفاضًا مستمرًا منذ سنة 2019، ويفسر ذلك حسب الديوانِ الوَطني للإحصاءِ بالأسباب الآتية: تأثير جَائحة كُورونا سلبًا على عدد الوفيات خاصة سنة 2020، تطور عدد السكانِ الجزائريين، وانخفاضِ عدد المواليد بسبب الانخفاضِ المستمرِ لعدد حالات الزواج إلى جانب زيادة عدد حالات الطلاق.

وعليه نستنتج أن التنمية المُستدامة في الجزائرِ حققت أداءً إيجابيًا من حيث البُعد الاجتماعِي، حسب مؤشري نسبة البطالةِ من إجمالي القِوى العاملة والعمرِ المتوقع عند الميلادِ، بالرغم من تحقيق نتائج سيئةً بالنسبة لمؤشر الأداءِ البِيئي، مما يعني أن الاقتصاد الأخضرَ لم يساهم في تحقيق التنمية المُستدامة من خلال البُعد الاجتماعي في الجزائرِ خلال الفترة (2015-2023).

3. حسب البعد البيئي: من أجل تتبع تطورات التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البعد البيئي نورد الجدول التالي:

الجدول رقم(4): مؤشرات التنمية المُستدامة في الجزائرِ حسب البُعد البِيئي خلال الفترة (2015-2023)

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إنبعاثات غازِ ثاني أُكسيد الكربونِ (كيلو طن)	4	3.8	3.8	3.9	4	3.7	-	-	-
نسبة مساحة الغاباتِ من مساحة الأراضي (%)	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على الموقع: www.data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

نلاحظ من خلال الجدول أن التنمية المُستدامة في الجزائرِ عرفت عدة تطوراتٍ حسب البعد البِيئي، وذلك بناءًا على المؤشراتِ الآتية:

- بالنسبة لمؤشر إنبعاثاتِ غازِ ثاني أُكسيد الكربونِ: اعتمادا على الجدول السابق نقدم الشكل البياني الآتي الذي يوضح تطور مؤشر إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون:

الشكل رقم (8): تطور مؤشرِ إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائرِ خلال الفترة (2015-2023)

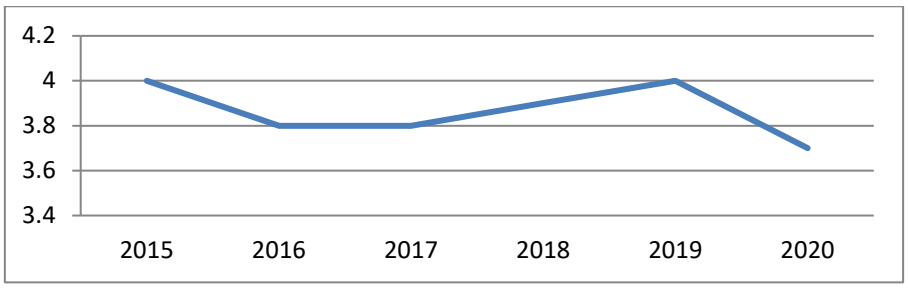

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على الموقع: www.data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

نلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر سجلت قيمًا مرتفعة في مؤشرِ إنبعاثاتِ غازِ ثاني أُكسيد الكربونِ خلال السنوات من 2015 إلى غاية 2020، ونفسر ارتفاع حجم هذا الغاز الملوثِ للبيئة بالتزايدِ المستمرِ في عدد السكان وما نتج عنه من تزايد في عدد المركبات المستخدمة، وكذلك ارتفاع عدد المصانع التي تستغل الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة وما ينجر عنه من إنبعاثاتٍ في غازِ ثاني أُكسِيد الكربونِ، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارِ في مصادر الطاقة الصدِيقة للبِيئة في الجزائرِ.

- بالنسبة لمؤشرِ نسبة مساحة الغاباتِ من مساحة الأراضي: اعتمادا على الجدول السابق نقدم الشكل البياني الآتي الذي يوضح تطور مؤشر نسبة مساحة الغاباتِ من مساحة الأراضي:

الشكل رقم (9): تطور مؤشرِ نسبة مساحة الغاباتِ من مساحة الأراضي في الجزائرِ خلال الفترة (2015-2023)

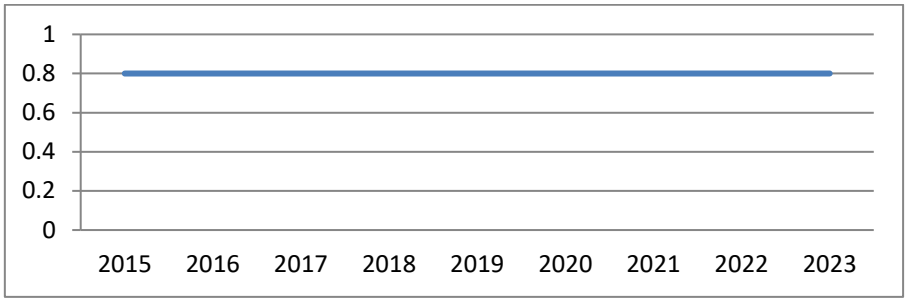

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على الموقع: www.data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

نلاحظ من الشكل البياني السابق أن نسبة مساحة الغاباتِ من مساحةِ الأراضي قد عرفت استقرارًا عند معدل 0.8%، حيث تحتل الجزائر المرتبة الرابعة على المستوى العربي من حيث مساحة الغاباتِ، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية، حيث شرعت في تنفيذ مخطط لتشجيرِ حوالي 1.2 مليون هكتار منذ عام 2000، غير أن هذه الغابات تعرضت للإتلاف جراء الحرائق المتكررة، حيث شهدت الفترة الممتدة ما بين سنتي 2008 و2017 حسب حصيلة المديرية العامة للغابات إتلاف أكثر من 320.000 هكتار من الأراضي.

وعليه نستنتج أن التنمية المُستدامة في الجزائرِ حققت أداءً سلبيًا من حيث البُعد البِيئي، حسب مؤشري إنبعاثاتِ غازِ ثاني أُكسيد الكربونِ، ونسبة مساحة الغاباتِ من مساحةِ الأراضي، وهو ما يفسر تدني نتائج مؤشر الأداءِ البِيئي، وارتباطه الوثيق بتحقيق التنمية المُستدامة من حيث البُعد البِيئي.

مما يعني أن الاقتصاد الأخضرَ قد ساهم بشكلٍ سلبيٍ في تحقيقِ التنمية المُستدامة من خلال البعد البِيئي في الجزائرِ خلال الفترة (2015-2023).

IV -الخاتمة:

الاقتِصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي يكون صديقًا للبيئة، حيث يقلل من المخاطرِ البيئية وندرة الموارِدِ الإيكولوجية، كما يساهم في تخفيضِ الإنبعاثاتِ الكربونية وتطوير كفاءة استخدام الموارِدِ الطبيعِية، مما ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة معدلاتِ النمو الاقتصادي، أما التنمية المُستدامة فهي عملية تحسين وتطوير ظروف الواقع عن طريق الاستغلالِ الأمثلِ للموارِدِ الطبيعية والطاقاتِ البشرية والمادية، دون المساس بحقوق الأجيالِ المستقبلية، حيث ترتكز على الاقتصادِ والبِيئة والمجتمع معاً، وبالتالي تكون التنمية المستدامة بِيئيًا، والعادلة اجتماعِيًا والفعالة اقتصادِيًا.

الاقتصاد الأخضر يمثل المسار الذي تنتهجه الدول لتحقيق التنمية المُستدامة؛ من خلال جميع أبعادها، وذلك انطلاقا من البعد البِيئي من خلال إدماج البِيئة في العملياتِ الاقتصادية، والذي يساهم في خلق فرص عمل أو وظائف خضراءٍ

جديدة ومحاربةِ الفقر، وبالتالي ضمان العدالةِ الاجتماعية (البعد الاجتماعِي)، بالإضافة إلى تحقيق معدلاتِ نمو اقتصادي مرتفعة مقارنة بالاقتصاد البني (البعد الاقتصادِي)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى للبحث.

الجزائر سجلت أداءً سيئًا بالنسبة لمؤشر الأداءِ البِيئي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي (2015-2023)، حيث صنفت ضمن الدول ذات "الأداءِ المنخفضِ للغاية"، ويرجع ذلك لكونها من أكبر مُنتجي النفطِ ومُصدريه.

حققت التنمية المُستدامة في الجزائرِ أداءً إيجابيًا من حيث البعد الاقتصادي، حسب مؤشري نصيبِ الفردِ من إجمالي الناتجِ المحَلي ونموِ إجمالي النَاتج المحلِي، بالرغم من تحقيق نتائج سيئةً بالنسبة لمؤشرِ الأداءِ البِيئي.

حققت التنمية المستدامة في الجزائر أداءً جيداً من حيث البعد الاجتماعِي، حسب مؤشري نسبة البَطالة من إجمالي القِوى العَاملة والعمرِ المتوقع عند الميلادِ، بالرغم من تحقيق نتائج سيئةً بالنسبة لمؤشرِ الأداءِ البِيئي.

حققت التنمية المستدامة في الجزائر أداءً سيئًا من حيث البعد البِيئي، حسب مؤشري إنبعاثاتِ غازِ ثاني أُكسيد الكربونِ، ونسبة مساحة الغاباتِ من مساحةِ الأراضي، وهو ما يفسر تدني نتائج مؤشرِ الأداءِ البِيئي، وارتباطه الوثيق بتحقيق التنمية المُستدامة من حيث البعد البِيئي.

مما يعني أن الاقتصاد الأخضرَ قد ساهم بشكل سلبي في تحقيق التنمية المُستدامة من خلال البعد البِيئي في الجزائرِ، بينما لم يساهم في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة (2015-2023)، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية للبحث.

وعليه نوصي بضرورة بذل الجزائرِ للمزيد من الجهود الرامية إلى تحسين أدائِها البِيئي، عن طريق وضع إستراتيجية وطنية واضحة تشمل: تقوية البنية التحتية القانونِية، إنشاءِ آليات مالية، إنشاءِ المؤسسات والمنظمات الداعمة، وضع برامج تنموية مكثفة، من أجل توفير الدعم اللازم لمختلف قطاعات الاقتصادِ الأخضرِ، وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المُستدامة، لا سيما بالنسبة للقطاعات الإستراتِيجية كالطاقة والصحة والزراعة، عن طريق التحولِ الطاقوي وتوفير الرِعاية الصحية وتحقيق الأمنِ الغذائي.

ويبقى موضوع الاقتصاد الأخضرِ والتنمية المُستدامة من المواضيع الواسعة والجديرة بالبحث المعمق؛ لأن قطاعات الاقتصادِ الأخضرِ عديدة، وكل قطاع منها يمكن دراسته على حدا وربطه بمدى تحقيق التنمية المُستدامة، كما أن موضوع أبعاد التنمية المُستدامة يعتبر من المواضيع المتشعبة، وكل بعد منها يستحق دراسته على حدا وربطه بموضوع الاقتصادِ الأخضرِ.

المراجـع:

1 Food and agriculture organization, payments for environmental services with in the context of the green economy, Stake holders Consultation From Payment of Environmental Externalities to Remuneration of Positive Externalities in the Agriculture and Food Sector FAO, Rome, 27-28 September 2010, p4.

2 هاشم مرزوق علي الشمري، حميد عبيد الزبيدي، وإبراهيم كاطح علو الجواني، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 19-20

3 OECD, Green Growth and Developing Countries, a Summary for Policy Makers, June 2012, p5.

4 PNUE, Vers une économie verte : Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté – Synthèse à l'intention des décideurs, united nation, 2011, p 2

5 United Nation, Understanding and Operationalizing, Green Economy into National Development Planning in the Caribbean Context, united nation, 2008, p 8.

6 Sukti Dasgupta, how to work in the green economy, international labour organization, Geneva, 2022, p 9.

7 Dual Citizen, The GGEI, measuring National performance in The Green Economy, 4th Edition, Germany, 2014, p8.

8 Yale Center for Environmental Law & Policy, Center for International Earth Science Information, Network at Columbia University, 2008, p 32.
9 Lukas Bibasio Brochard, le développement durable enjeux de définition et de mesurabilité. mémoire présenté comme exigence partielle de la moitrise en science politique, université du Québec a Montréal, service des bibliothèques, canada, 2011, p 9.

10 فاطمة بكدي، ورابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 172.

11 WCED, Report of the World Commission on Environment and Development, Our Common Future , United Nations, 1987, p43.

12 Rachel Emas, The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles, Brief for GSDR 2015, united nations, 2015, p 9.

13 أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والمستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية سلسلة كتب اقتصادية جامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص87.

14 international institute for sustainable development 'IISD', making a living, sustainably :helping students to maveinto green job and sustainability, canada, 2012, p10.

15 Nunung Ghoniyah, Sri Hartono, The Contribution Of Islamic Banks Towards The Achievement Of Sustainable Developement Goals : The Case Of Indonesia, Journal Of economics and Finance In Indonesia, Vol 65, N 2, Indonesia, December 2019, p 95.

16 Marli Terezinha Vieira, Graziela Oste G. Cremonezi, Valéria Elias Rueda Spers, Ana Lúcia Medeiros, Aracelis Góis Morales Rigolid, Sustainability in the Economic Environmental and Social Dimensions and the Relationship With Social Responsibility Indicators, Academy of Entrepreneurship Journal, Vol: 27, Issue: 4S, 2021, p5.
17 ibid, p5.

18 سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص ص 44-45.

19 سمير جعفر، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص 23.

20 الهيئة العامة للإحصاء، تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، 2020، ص ص 5-25.

21 موقع البنك الدولي على الرابط: www.data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart